يحج عن المستأجر من الميقات أجزأ ولو لم يعد إلى الميقات لم يجز مع الإمكان ولو لم يمكن
أحرم من مكة وفي احتساب المسافة نظر ينشأ من صرفه إلى نفسه فيحط من أجرته قدر
التفاوت بين حجة من بلده وحجة من مكة ومن أنه قصد المسافة للحج الملتزم إلا أنه أراد
أن يربح في سفره عمرة فتوزع الأجرة على حجة من بلده أحرامها من الميقات وعلى حجة من
بلده أحرامها من مكة فيسقط من المسمى نسبة التفاوت وهو الوجه أن قصد بقطع المسافة
الحج وإن قصد الأعمار فالأول ولو فاته الحج تعذر تحلل بعمرة عن نفسه لأن نقل إليه
ولا أجرة ولو كان بعيد تقريب فله أجرة مثله إلى حين الفوات على قوله الشيخ والأقرب الرد من
المسمى نسبة ما عملت ولو أفسد النائب الحج فعليه القضاء عن نفسه وإن كان منع عن الفسخ
وعلى المستأجر استيجاره أو عمرة وإن كانت مطلقة في الذمة لم تفسخ وعليه بعد القضاء
حجة النيابة وليس للمستأجر الفسخ يحج ان عين المستأجر الزمان في العقد وتعين فان
فات انفسخ ولو اطلق أو قضى التعجيل فان أهل أنفسخ ولو شرط التأخير عامين أو
أزيد جاز ولو عين الموصى النائب والقدر تعينا فان زاد عن المثل أو كان الحج تبرعا و
لم يخرج من الثلث أخرج ما يحتمله الثلث فان رضي النائب به والا استوجر به غيره و
يحتمل إجرة المثل ولو اطلق القدر استوجر بأقل ما يوجد من يحج عنه بحمله أن لم يزد على
الثلث فان لم يرض المعين استوجر غيره ية لو نقص المستأجر على المباشرة أو اطلق لم
يجز للنائب الاستنابة ولو فوض إليه جاز المقصد الثاني في أفعال التمتع وفيه
فصول مقدمة الواجب منها سبعة عشر الأحرام والطواف وركعتاه والسعي والتقصير
والأحرام للحج والوقوف بعرفات والمشعر وقوله لمنى والرمي والذبح والحلق أو
التقصير والطواف وركعتاه والسعي وطواف النساء وركعتاه ثم العائد والمفرد
يستمران عمرة مفردة متأخرة والمتمتع يتمم عمرة التمتع ويحج أمام الموجه الصدوق
وصلوة ركعتين والوقوف على باب داره قارئا فاتحة الكتاب أمامه وعن جانبيه وآية

الكرسي آمن الرسول وكلمات الفرج وغيرها من المأثور والبسملة عند وضع رجله في الركاب وفي الدعاء
بالمأثور عند الاستواء على الراحلة الفصل الأول في الأحرام وفيه مطالب الأول في
تعيين المواقيت وهي ستة لأهل العراق العقيق وأفضله المسلخ ثم غمرة ثم ذات عرق فلا
يجوز المجروح منها بغير أحرام ولأهل المدينة يستحب الشجرة اختيارا واضطرارا الجحفة وهي
المضيعة وهي ميقات أهل الشام اختيارا وللمن يجتاز بها يلملم والطائف قرن المنازل
ومن منزله أقرب من الميقات يحرم من منزله وجوبا وهذه المواقيت للحج والعمرة المتمتع بهما و
المفرد ويجرد الصبيان من فخ إذا حجوا على طريق المدينة والأقوى موضع الأحرام والقارن و
المفرد إذا اعتمرا بعد الحج وجب أن يحجا إلى ما يجاوز الحرم ويحرما منه ويستحب من الجعرانة
أو الحديبية وهي لم تجاوز الحرم يخفف ويثقل والتنعيم فان أحرما من مكة لم يجزهما ومن
حج على ميقات وجب أن يحرم منه وان لم يكن من أهله ولو لم يود الطريق إليه أحرم عند محاذاة
أقرب المواقيت إلى مكة وكذا من حج في البحر ولم يود إلى المحاذاة فالأقرب أنشأ الأحرام من
أدنى الحل ويحتمل محاذاة أقرب المواقيت والا يجوز الأحرام قبل هذه المواقيت إلا لناذر يوقع
الحج في أشهره أو لمعتمر مفردة في رجب مع خوف تضيقه ولو أحرم عنهما لم ينعقد فان صد عن
الميقات لم يجز له التحلل فيه والا يجوز ناسيا خوفا عنها إلا لعذر فيجب الرجوع مع الإمكان وإلا معهما
يحرم حيث زال المانع ولو دخل مكة خرج إلى الميقات فان تعذر فإلى خارج الحرم فان تعذر
فمنها ولكن الناسي ومن لا يريد النسك والمجاور بمكة يجب التمتع عليه ولو تعذر التأخير
لم يصح أحرامه الا من الميقات وان تعذر وناسي الأحرام اذا أكمل المناسك تجزئه على رأي
ولو لم يمكن من الأحرام لمرض ونحوه أحرم عنه ولية وجنبه ما يجتنبه المحرم والحيض والنفاس
لا يمنعان الأحرام ولا غسله المطلب الثاني في مقدمات الأحرام يستحب توفير شعر الرأس
من أول ذي القعدة للمتمتع وتأكد عند هلال ذي الحجة وتنظيف الجسد عند الأحرام وقص
الأظفار واخذ الشارب والأظلاف ولو تقدم بأول من خمسة عشر يوما اجزأ والغسل فان

انما يجوز الأحرام من المواقيت ص ص

كره الأحرام قبل الميقات وان كان يخرج الى الوقت وجوز ان لا يخرج

وفي الصحيح ان كان انما تيمن وارادا الدخول بعمرة احب ان لا يحرما الا من الوقت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)